صص (161-183)..... (عمران وانور)
مجلة الكتاب المجلد (3) العدد (4)

ادارة القوة في العلاقات الدولية في ظل انتشارها الى الجهات غير الحكومية العنيفة

Managing power in International Relations As Spread To Violent Non-State Actors

هاني عبدالله عمران
مدرس دكتور
جامعة الفرات الاوسط التقنية-المعهد التقني بابل-
قسم تقنيات الادارة القانونية

The First Researcher: Hani Abdullah Omran
Lecturer. DR.
AL-Furat AL- Awsat Technical University/
Babylon Technical Institute
honeyomran@gmail.com

نبيل اشرف انور
مدرس دكتور
جامعة كركوك-كلية القانون والعلوم السياسية-
-قسم العلوم السياسية

The Second Researcher: Nabel Ashraf Anwar
Lecturer. DR.
Kirkuk University/ College of Law and Political Science
nabel.dmeral@uokirkuk.edu.iq

الملخص

تعد ظاهرة انتشار القوة ظاهرة حديثة وغير مالوفة ، فرضت تحديات كبيرة على الدول، اذ انها ادت الى مشاركة فعالة من غير الدول في موارد القوة التي كانت تحتكرها الدولة، وان هذه الظاهرة ارتبطت بتعاظم دور الفاعلين من غير الدول، ولعل من اهم الاسباب التي ادت الى بروز هذه الظاهرة على مسرح السياسة العالمية هي ظهور القوة الالكترونية كشكل جديد من اشكال القوة التي تمتلكها الدولة، والتي افرزتها الثورة المعلوماتية، اذ ان هذه الثورة جعلت من المعلومة منتشرة بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، فلم تعد المعلومة مقتصرة على الدولة.

الكلمات الافتتاحية: القوة، الجهات غير الدولاتية، القوة الصلبة، القوة الناعمة، القوة السبرانية.

Abstract

The phenomenon of the spread of power, is a modern and unfamiliar phenomenon, which imposed great challenges on States. As it led to the participation of Non–State actors in the power resources that were monopolized by the State, and this phenomenon was associated with the growing role of Non–State actors. Perhaps one of the most significant reasons that led the emergence of this phenomenon on the stage of global politics is the emergence of electronic power as a new form of power that the State possesses, which was produced by the information revolution. This revolution made the information spread among Governmental and Non–Governmental agencies so the information is no longer confined to the State.

***Keywords: Force, Non-State Actor, Hard Power, Soft Power, Cyber Power*.**

المقدمة

ان مسالة ادارة القوة في العلاقات الدولية، تبدو المسالة المركزية في عصرنا الحاضر، ويرى الكثير من المعنيين في العلاقات الدولية بان كل السياسات هي صراع من اجل القوة، بل ان القوة تعد المحرك الاساس في الانظمة الدولية، وتوازن القوى هو القانون الاساس في السياسات الدولية، وان القوة والسياسة هما مسالتان لا تنفصلان.

ان ادارة العلاقات الدولية تتاثر دائما بالتحولات والتغيرات التي تحدث في مفهوم القوة، وان هذه التحولات في مفهوم القوة جعلت منه مفهوما معقدا ، وبالتالي ازدادت العلاقات بين الدول تعقيدا ؛ اذ ان كل دولة في المجتمع الدولي تفكر في مصالحها ولا تهتم بالمصلحة الدولية العامة، الا اذا كان لها مصلحة مرتبطة بالمجتمع الدولي.

وتعد الثورة المعلوماتية التي افرزت القوة الالكترونية من اهم الاسباب التي ادت الى انتشار القوة لجهات غير الدولاتية، وقد عرفها (جوزيف ناي) الذي يعد من ابرز المستخدمين لهذا المفهوم بانها: "تزايد القضايا ومجالات التاثير والتفاعل الواقعة خارج نطاق السيطرة الكلية للدولة، بما فيها الدول الاكثر قوة مع ظهور فاعلين جدد يتمتعون بصور جديدة من القوة"، اي انها تعني مشاركة الفواعل غير الدولاتية مع الدول بموارد وعناصر القوة التي كانت حكرا على الدولة.

اهمية الدراسة :

تكمن اهمية الدراسة في ان القوة الالكترونية كشكل جديد من اشكال القوة لها تاثير في علاقات القوة على مستوى السياسة الدولية، فمن جهة ادت الى توزيع القوة بين عدد كبير من الفاعلين ؛ مما ادى الى اضعاف قدرة الدولة في السيطرة على هذا المجال مقارنة بالمجالات الاخرى للقوة، ومن جهة اخرى جعلت الفاعلين الاصغر في السياسة الدولية لديهم قدرة اكبر على ممارسة كل اشكال القوة عبر الفضاء الالكتروني، وهو ما يعني حصول تغيير في مفهوم القوة، الذي ادى الى التغيير في علاقات القوى على مسرح السياسة الدولية.

اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تحديد الاسباب التي ادت الى انتشار القوة والجهات العنيفة غير الدولاتية، ووضع الاليات التي يمكن من خلالها الحد من هذا الانتشار، والحد من قوة هذه الجهات التي بدات تهدد مشروع الدولة الوستفالية.

مشكلة الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة في ظاهرة انتشار القوة للجهات غير الدولاتية العنيفة، مما جعلها تهدد وتنافس الدولة القومية على مسرح السياسة العالمية، حيث ان هذا الانتشار للقوة ادى الى تعاظم دور الفاعلين من غير الدول واصبحت هذه الفواعل تمتلك وسائل العنف بعد ان كانت حكرا على الدولة.

فرضية الدراسة :

تتجلى فرضية الدراسة في احتمالية كون انتقال القوة بين الدول هو امر مالوف في العلاقات الدولية ، فان ظاهرة انتشار القوة تعد ظاهرة حديثة، اذ ارتبط ظهورها بتزايد دور الجهات غير الدولاتية على مسرح السياسة العالمية، وذلك لان الثورة المعلوماتية جعلت المعلومة متاحة للدول ولغير الدول، وهذا يعد احد اهم الاسباب لانتشار قوة الجهات غير الدولاتية العنيفة.

منهجية الدراسة :

لكي نتتبع السياق النظري لتطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية فقد استخدمنا المنهج التاريخي ؛ ولكون الدراسة تدور حول اسباب انتشار وامتلاك القوة من قبل الجهات غير الدولاتية العنيفة، فقد استخدمنا في المبحث الثاني المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال جمع المعلومات التي تتعلق بمعرفة الاسباب التي ادت الى بروز هذه الظاهرة وكيفية الحد منها.

خطة الدراسة :

لاهمية مفهوم القوة في العلاقات الدولية، التي لا تزال علاقة القوة بين الدول هي السائدة على مسرح العلاقات الدولية، ولمعرفة اسباب واليات انتشار القوة الى الجهات غير الدولاتية العنيفة، وطبيعة القوة التي تمتلكها هذه الجهات من حيث عناصر القوة واشكالها، فقد تم تقسيم هذه الدراسة على مبحثين : خصصنا المبحث الاول على ماهية القوة، وبحثنا في الثاني انتقال القوة وانتشارها الى الفواعل غير الدولاتية العنيفة.

المبحث الاول

ماهية القوة :

كانت ولازالت القوة تعد الحجر الاساس في مجال العلاقات الدولية، بل هي المحرك لسياسات الدول، وهي العنصر الوحيد والثابت من بين العناصر الخارجية، ولكن من حيث الماهية فهي غير ثابتة، وان غاية كل دولة امتلاكها وخاصة بمفهومها الصلب ، وتطورت القوة بتطور المجتمع والدولة فهي تعني القدرة على بسط النفوذ والسيطرة على سلوك الاخرين وتغيير توجهاتهم فالقدرة والقوة(العسكرية، والسياسية، والاقتصادية) تعد احدى ابرز مقومات الدولة القوية.

وللتعرف على ماهية القوة لابد من معرفة مفهوم القوة والعناصر التي يتكون منها هذا المفهوم وتمييزه عن المفاهيم التي تختلط معه . لذا سنقسم هذا المبحث على مطلبين :

المطلب الاول /

مفهوم القوة

القوة هي احدى الوسائل التي تستخدمها الدولة، لتنفيذ مخططاتها وتحقيق اهدافها المرجوة ومصالحها في اطار سياستها، وهي شاملة وتستند على عدة عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية، وان مفهوم القوة ارتبط مع التطورات الحياتية التي عاشها الانسان والتي شهدتها المجتمعات منذ العصور القديمة.

وللوصول الى مفهوم مقبول للقوة نرى من الاهمية بمكان اعطاء نبذة تاريخية عن منطق القوة ، لذا سيتم تقسيم هذا المطلب على فرعين :

الفرع الاول : التطور التاريخي لمفهوم القوة /

ان مفهوم القوة ارتبط في مراحل تطوره بالمستوى العسكري، ولا سيما في مضمونه ، فقد مثلت القوة العسكرية دائما الخيار الاول والمتقدم على بقية الخيارات لتحقيق اي هدف سياسي ، او غيرها من الاهداف المتعلقة بامور الدولة ، الا ان هذا المفهوم للقوة تسبب في كثير من الحروب التي خاضتها البشرية ، والحق الدمار والخسائر المادية والبشرية ؛ لذلك راى الباحثون هناك حاجة للبحث عن مفهوم اخر اكثر عقلانية، بحيث يعطي معنى اخر للقوة([1]).

لقد تراجع استعمال القوة العسكرية، بسبب الخسائر التي خلفها استعمال هذا النوع من القوة، وخاصة بعد اكتشاف القوة النووية واسلحة الدمار الشامل، كما ان الراي العام العالمي يرفض استعمال هذا النوع من القوة، ولذلك ظهرت ابعاد جديدة للحرب في ظل الثورة التكنولوجية، فاصبح بامكان الدولة ان تدمر اهدافها من دون ان تستعمل قوتها العسكرية للهجوم على العدو، بل تستطيع القيام بذلك عن طريق الهجوم الالكتروني، واصبحت مجتمعات العدو وارادتها السياسية هي المستهدفة ([2]).

وبذلك فقد تجاوز مفهوم القوة المعنى العسكري الشائع الى مضمون حضاري اوسع ، ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية، ومن هذا المنطلق تعددت الدراسات في علم الاجتماع لظاهرة القوة([3]).

ويعد السفسطائيون القدامى امثال(كاليكس وجورجياس وترسيماخوس) اول من تعرض لمفهوم القوة، حيث اكد هؤلاء على واقعية وديناميكية القوة، وذهب هؤلاء الى القول بنظرية الحق للاقوى ، وان العدالة هي مصلحة الاكثر قوة، ثم ظهرت القوة عند الفلاسفة اليونانيين امثال (افلاطون و ارسطو) بمعنى مغاير، كما جاء في مؤلف ارسطو(السياسة)" ان

---

[1] غزالي زهيرة، استخدام القوة الصلبة في العلاقات الدولية بين الشرعية الدولية والواقعية الدولية ، دراسة حالة التدخل البريطاني في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، 2019، ص13.

[2] سماح عبد الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2014، ص11.

[3] بوشيبة تركية، تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية وتطبيقاته في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ازيان عاشور، الجلفة، 2017، ص13.

في المجتمع هناك من الافراد التي تمتلك امكانيات تستغل بها مجموعة من الافراد الاخرى التي تفتقر الى هذه الامكانيات هي نفسها توصل صاحبها الى ممارستها على الاخرين"([1]).

فقد كانت القوة تعني عند المفكرين السياسيين الاغريق "المبادرة التي تمكن الرجل الموهوب من فرض ارادته ورغبته على الاخرين"([2]).

اما عند الرومان فقد مثلت القوة ركيزة اساسية في افكار شيشرون السياسية، حيث انها تمثل الاساس في تاكيد الحق والعدل فضلا ،عن ان هذه القوة كانت تمارس بواسطة قلة من الاسر الارستقراطية التي كانت تتولى من خلال حكومة اقليمية سواء في روما او في الاقاليم التي تخضع لها. اما في العصور الوسطى فقد اخذ مفهوم القوة معنى اخر، اذ كان يعتقد ان القوة مستمدة من الله مباشرة. اما في عصر النهضة فقد اصبح مفهوم القوة مرتبطا بمسميات مختلفة كالسيادة والهيبة والنفوذ([3]).

وقد ارتبط توسع الراسمالية منذ القرن السادس عشر ارتباطا وثيقا بالقوة العسكرية، وفي القرن العشرين تم استعمال القوة في اعلى مستوياته، اذ شهد حربين عالميتين فضلا عن الابادة الجماعية لملايين البشر في الحروب الاخرى([4]).

وبعد انتهاء الحرب الباردة، حدثت تحولات وتغيرات في طبيعة القوة وهيكل توزيعها على المستوى العالمي والاقليمي، كما ظهرت مفاهيم جديدة للقوة منها القوة الناعمة و القوة الذكية في مقابل ما عرف من قبل بالقوة الصلبة اي القوة العسكرية ([5]).

الفرع الثاني : تعريف القوة /

على الرغم من الجدل الدائر حول تعريف القوة، الا انها تعد مفهوما محوريا ومركزيا في بنية العلاقات الدولية، حيث مثلت القوة على مدى العصور محورا اساسيا . كما جاء في مفهوم (ثوسيديدس) الذي يعد ان توزيع القوة بين معسكر المدن– الدول الاغريقية "حلف ديلوس بقيادة اثنيا، وحلف البيلوبونيز من جهة اخرى" كانت سببا في اندلاع الحرب البيلوبونيزية ، اذ يرى" ان صعود القوة الاثنية هو الذي دفع سكان اسبرطة الخشية على امنهم ، فكان اندلاع الحرب امرا محتوما"([6]).

ان لمصطلح القوة معاني كثيرة لذلك يختلف حوله كثير من المختصين في العلاقات الدولية، كما ان هذا المصطلح يتداخل مع عدد من المصطلحات ذات المعاني المتناظرة، ولغرض الوصول الى تعريف لمفهوم القوة يجب علينا

---

[1] محمد عاطف غيث، نظرية القوة: مقدمة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، مصر،2015،ص43 وما بعدها.

[2] د. هاشم كاظم نعمة، العلاقات الدولية،ج1، جامعة بغداد كلية القانون والسياسة،1979، ص161.

[3] علي زياد العلي، منطق القوة الاستراتيجي في العلوم السياسية، دار امجد للنشر والتوزيع، الاردن، 2017، ص22.

[4] انتوني جيد نز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة احمد زايد واخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الاداب جامعة القاهرة، 2006، ص187.

[5] سماح عبد الصبور، المصدر السابق ذكره، ص5.

[6] عزالدين عبد المولى، الازمة الخليجية واعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية، بحث منشور على الموقع الالكتروني الخاص بمركز الجزيرة للدراسات على شبكة الانترنت.Available at: 2019/07/03 Studies.Aljzeera.net/ar/reports/2018,p3.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/06/180607105314279.html

الاطلاع على اهم التعاريف التي عرف بها هذا المصطلح، مع ضرورة التمييز بين مفهوم القوة والمفاهيم الاخرى التي تتداخل معه، لذا سوف نقسم هذا الفرع على قسمين :

اولا: اهم تعريفات مفهوم القوة /

على الرغم من المحاولات العلمية العديدة لاعطاء تعريف جامع مانع لمفهوم القوة، الا انه لم يتحقق ذلك، فهناك خمسة تعاريف شائعة بين كتاب علم السياسة، فالقوة عند (March) تعني "قوة المصوت في تحديد نتيجة التصويت في اي مجلس ...اي فرصة المصوت بان يكون اخر صوت ينظم الى ائتلاف من الاصوات في حده الادنى لتحقيق الفوز، وهي منزلة مغرية جدا وذلك لان بوسع هذا الصوت الاضافي في الاخير ان يتحكم بصيغة توزيع المنافع المجنية". وقد عرف(March) القوة من زاوية علم السياسة، بان قرنها بالنفوذ وجوهر فكرته هي" كلما كانت قوة المرء كبيرة كلما زادت قدرته على تحديد النتائج". اما(Dahl) فيقول " ان فكرتي البديهية عن القوة اشبه بما يلي: ان للطرف (ا) سلطة على الطرف(ب) للحد الذي يدفع به للاتيان باشياء لا يقوم بها من غير القوة". وقد اتخذ مفهوم القوة عند الباحث الاجتماعي النفسي(Cartwrigth) معنى مقاربا لما جاء به(Dahl) مع التشديد على قوة الاجبار النفسية ، بعبارة اخرى،" ان سلطة(ا) على(ب) بشان التحول من(ن) الى(و) وفي زمن معين تساوي السلطة القصوى لاي فعل يقوم به(ا) في ذلك الزمن". اما الباحث الاجتماعي(Karlsson) فانه عرف القوة من زاوية المنافع، اي قدرة(ا) على تغيير سلوك (ب) بحيث يتحكم بالنتائج وبالتالي يغير مكسب(ب)، بكلمة اخرى ان قوة (ا) على (ب) هو الفارق بين المطلق اقصى مكسب يناله ب من تحكم ا بالنتائج وبين الحد الادنى لهذا الكسب([1]).

ومن الملاحظ ان صور القوة تتغير وفقا لطبيعة النظام القائم، فالقوة في النظام السياسي، تُعرف بانها "عبارة عن ضبط للقرارات السياسية في الدول من قبل القوى الاجتماعية التي تسيطر على ادارة الدولة "، و تُعرف ايضا بانها " القدرة على التاثير في الاخرين للحصول على نتائج محددة. يسعى الطرف الذي يقوم بعملية التاثير للحصول عليها". وقد عد ميكافللي القوة من العناصر الاساسية لقيام الدولة، فاكد على ان وجود اي دولة او مؤسسة او منظمة يعتمد بالدرجة الاولى على القوة ؛ لانها المصدر الوحيد للمحافظة على ديمومتها وتوسعتها. فالدولة بنظره قوة توسعية، وحظي هذا الراي بالتاييد من قبل هوبز وبودان وايده بشدة الاسقف (بوسويه) الذي يرى ان القوة حق من حقوق الدولة؛ لانها تمثل الحق الالهي المطلق. اما ابن خلدون الذي سبق هؤلاء جميعا فقد قسم القوة السياسية الى عدة انواع، واعتقد ان القوة السياسية تتمثل في الاستبداد والتاثير والاغراء، وعرف لازويل وكبلان Lass well & Kaplan القوة بانها "المشاركة في صنع القرار". بينما يرى بلاو Blau ان " القوة هي قدرة اشخاص او جماعات على فرض ارادتهم على الاخرين"، كما عرفها هانز مورجنثاو " القدرة على التاثير في سلوك الاخرين يقومون باشياء متناقضة مع اولوياتهم، ما كانوا ليقوموا بها لولا ممارسة تلك القدرة"([2]).

كما تناول العديد من المفكرين السياسيين مفهوم القوة بعدة رؤى، فكل منهم يرى القوة بمنظوره الخاص، فقد جعل هيجل(Hegel) قوة الدولة فوق متناول القانون، فاخضعت الفرد للدولة خضوعا كاملا([3]).

---

[1] هاشم كاظم نعمة، المصدر السابق ذكره ، ص162-163.

[2] شيماء عويس، القوة في العلاقات الدولية دراسة تاصيلية، المعهد المصري للدراسات، الدراسات السياسية، بحث منشور على الموقع الالكتروني للمعهد المصري للدراسات بتاريخ 2018/10/5، ص3-6. www.Elpss-EG.ORG تاريخ الزيارة 2/2/ 2020.

[3] د. عبد الرحمن بدوى، فلسفة القانون والسياسة عند هيجل، : دار الشروق، القاهرة ، 1996 ، ص ص 115- 120.

وتتمثل القوة عند ماركس (Karl Marx) بالصراع الاجتماعي بين الطبقات لصالح الطبقة العمالية ، وقد عبر عن ذلك بقوله: "ان التاريخ الاجتماعي يبلغ الذروة بقيام البروليتاريا وهي الطبقة العاملة"([1]).

ويذهب ستيفن روزن الى ان القوة هي "قابلية لاعب دولي في استخدام المصادر والموجودات الملموسة وغير الملموسة بواسطة التاثير على مخرجات الاحداث في النظام الدولي في اتجاه تحسين قناعاته في النظام"([2]).

ويذهب جوزيف ناي الى ان القوة هي "القدرة على سلوك الاخرين للتوصل الى النتائج المفضلة"، ويرى ان القوة المتكاملة هي" القدرة على خلق شبكات من الثقة تمكن المجموعات من العمل معا لتحقيق اهداف مشتركة"([3]).

ثانيا: التمييز بين مفهوم القوة وبين المفاهيم القريبة منها /

ان مفهوم القوة يتداخل مع مفاهيم اخرى قريبة منها في المعنى ان لم تكن متطابقة، ومن اهم هذه المفاهيم :

ا – **القوة والقدرة:** يميز البعض بين القدرة والقوة، فالقدرة هي مجموع الطاقات والموارد التي تمتلكها الامة، والتي يمكن استعمالها بهدف تحقيق مصالحها القومية، اما القوة فهي تعني تعبئة هذه الموارد، واستعمالها من خلال الارادة السياسية، ومؤدى ذلك انه يمكن ان تمتلك الدولة قدرة ما، ولكنها لا تتمكن من تحويل هذه القدرة الى قوة، لفشل القيادة السياسية فيها على التعبئة والتحرك([4]).

ب– القوة والتاثير: التاثير هو نوع اخر من انواع القوة ولكن باسلوب غير مباشر، وفي بعض الاحيان قد يكون غير رسمي، باختصار شديد يمكن القول بان القوة هي العنصر الاساس والُمحرك الضروري لكل ابعاد السياسة في كل مجتمع، ويمكننا تشبيه عنصر "القوة" ودوره في علم السياسة بعنصر "الطاقة" ومكانته في العلوم الطبيعية. يعد مفهوم التاثير مفهوما محوريا في الدراسات السياسية، حيث يميز بعض المحللين بينه وبين مفهوم القوة عن طريق تضييق هذا المفهوم ،بحيث لا يشمل الا الوسائل غير المباشرة او غير الملموسة لتغيير السلوك، في حين يعد البعض الاخر ان القوة ما هي الا شكل من اشكال التاثير وقد يكون التاثير قسريا او غير قسري([5]).

ج– القوة والقهر: القهر هو اي قوة او تهديد يقلل من حرية الحركة، بما يجعل التصرفات تتم بحرية اقل مما كان يمكن ان تكون عليه، وهناك بعض المفكرين يميزون بين التاثير والقوة والقهر، والقهر شكل من اشكال القوة التي تواجه المجبر بالقدرة على الحاق الضرر به بغض النظر عن الموقف الذي يتخذه ([6]).

د– السياسة والقوة: ان العلاقة بين السياسة والقوة لازمة لدارس السياسة عبر العصور، فهي علاقة متاصلة ومتلازمة، وفي نفس الوقت علاقة شائكة ومعقدة لا تحكمها منهجية علمية محددة، فالقوة هي الخاصية التي ترتكز عليها سيادة الدول

---

[1] شيماء عويس، المصدر السابق، ص6.

[2]Steven Rosen "The logic of International Relations" Winthrop pub ,Inc,Massachusette,1979, p.181.

نقلا عن الدكتور سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، 2010، ص305.

[3] جوزيف اس ناي، مستقبل القوة، ترجمة، احمد عبدالحميد نافع، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2015، ص 30 و ص38.

[4] باسل خليل خضير، اثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية، الصراع الفلسطيني الاسرائيلي نموذجا، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، 2004، ص25.

[5] المصدر نفسه، ص26.

[6] باسل خليل خضير، المصدر السابق، ص26.

وسلطتها التشريعية، والقوة كذلك لها دور كبير في التعبير السياسي باشكاله المختلفة، وكما ان السياسة وعلومها في تطور مستمر من حيث المفهوم ومن حيث التطور على ارض الواقع، فان القوة كذلك في تطور([1]).

هـ- السلطة و القوة: تكون القوة في السلطة مرتبطة باعتراف المجتمع، ويعطي لمالكها حق اصدار القرارات ذات صفة الالزام الشرعي بالنسبة للاخرين، وتنقسم على ثلاثة انواع : سلطة قانونية وتقليدية وكاريزماتية . للسلطة ثلاث خصائص مهمة بحيث انها ليست مطلقة ، وقد تكون قاعدة للسلطة حيث يمكن لها ان تبنى على الطواعية او الطواعية الجزئية، اي من دون ان تستعمل مباشرة متضمنة نوع من الاوامر غير الاكراهية ([2]).

المطلب الثاني : عناصر القوة واشكالها /

بعد ان حاولنا تعريف القوة وتمييزها عن غيرها من المفاهيم، لابد من التطرق الى عناصر القوة، اذ صنف معظم كتاب السياسة والعلاقات الدولية عناصر القوة الى تصنيفات مختلفة، فهناك تقسيم لعناصر القوة يعتمد على العوامل المادية والعوامل غير المادية، وتصنيف ثاني يقسمها الى عوامل مباشرة وعوامل غير مباشرة، وتصنيف ثالث يضع هذه العوامل تحت ثلاثة عناوين وهي الاسس، الوسائل، القدرة. ويذهب الدكتور كاظم هاشم نعمة الى وضع تقسيم رابع ، اذ صنف هذه العناصر الى عناصر مباشرة واخرى غير مباشرة ، او اولية وثانوية، ودالة التمييز عنده " انه في الظروف الاعتيادية يكون اثر المقوم الاول مهما وخطيرا على حصيلة ممارسة القوة بدرجة اكثر واكبر من المقوم الثاني، والدالة الثانية سمة الاستقرار والاستمرارية"، ويقصد استقرار واستمرار المقوم الاول اي ان العوامل الاولية لا تتغير بسرعة وتغيرها بطيء، وقد صنف العناصر الاولية الى العامل الجغرافي، المواد الاولية، التقنية، السكان، الاقتصاد الوطني، القاعدة العسكرية([3]).

ويذهب الدكتور احمد داود اوغلو الى تقسيم هذه العناصر الى ثابتة وتشمل(التاريخ، الجغرافيا، عدد السكان، الثقافة)، ومتغيرة وتشمل(القدرة الاقتصادية، القوة التكنولوجية، القدرة العسكرية)([4]).

ويمكن تقسيم عناصر القوة على مجموعتين من العناصر: العناصر الثابتة نسبيا والمتمثلة في المصادر الطبيعية، والعناصر المتغيرة والمتمثلة في القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والسياسية.

ونرى ان من الاهمية بمكان اعطاء تصور موجز لاهم عناصر قوة الدولة وذلك في فرعين:

الفرع الاول : العناصر الثابتة /

ان تصنيف دول العالم الى قوى عظمى، وقوى كبرى، وقوى متوسطة، ودول صغيرة في التراتبية الدولية على اسس القوة ذات الطبيعة الثابتة نسبيا ، والمتمثلة في العامل الجغرافي والمتكون من:

---

[1] المصدر نفسه، ص26.

[2] ايمان قديح، تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بو ضياف المسيلة، 2018، ص14.

[3] د. كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص168-169.

[4] احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة، محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2010، ص35. احمد داود اوغلو وزير خارجية تركيا السابق ومهندس سياستها الخارجية حصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة البوسفور وعمل رئيسا لقسم العلاقات الدولية في جامعة بايكنت قبل ان يعين مستشارا لرئيس مجلس الوزراء اثر تشكيل حزب العدالة والتنمية للحكومة سنة 2002، وكما شغل منصب رئيس وزراء الحكومة التركية بين عامي 2014-2016.

ا – **العامل الجغرافي** : يرى المختصون في العلاقات الدولية بان هناك علاقة وثيقة بين الجغرافية والسياسة، وقد اطلق على هذه الصلة بعلم السياسة الجغرافية (والجيوبولتكس)، وهو العلم الذي يبحث في تاثير الظروف الجغرافية الطبيعية على قوة الدولة السياسية([1]). وعندما نريد ان نظهر مدى اهمية العامل الجغرافي في قوة الدولة. يتطلب دراسة موقع الدولة والمناخ وسطح الارض والمساحة والحدود والموارد الاولية .

يؤثر موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض على المناخ والنشاط البشري، وهي امور حيوية في تشكيل اتجاهات الدولة السياسية، حيث يرى البعض ان الدول الكبرى ترتبط بالمناطق المعتدلة المتمتعة بتغير مناخي للفصول او التغيير الاعصاري الذي يبعث على النشاط . فالمدنية تقوم في المناطق التي يصل اليها الانسان من استغلال البيئة الى اعلى المراحل ؛ ولذلك نشات المدنيات القديمة في البيئات الزراعية حينما كانت الزراعة هي اكثر الحرف انتاجا، وعندما ظهرت حرفة الصناعة كاكثر انتاجا انتقلت المدنية الى المناطق التي تتوافر فيها مقومات الصناعة فهي الان في مراكز الفحم والحديد([2]).

واما بالنسبة لنوع الموقع فهناك الموقع البحري والموقع البري، كل موقع تتغير قيمته السياسية في اطار علاقة الدولة بجيرانها، وبصفة اخص علاقة الاقاليم بمراكز الثقل الحضارية او السياسية في العالم. اما علاقة الماء بالموقع الجغرافي فالدول الجزرية او الساحلية تعتبر اقل قارية في مناخها من الدول الداخلية، واقرب للمواصلات البحرية السهلة والرخيصة التي تشجع على النشاط البحري التجاري، فكثير من الصراعات حدثت من اجل واجهة بحرية لاهميتها الاقتصادية والعسكرية، في حين الدول المغلقة وتعاني من مشاكل اقتصادية، وتحكم الدول الساحلية فيها يحرمها من الاتصال المباشر مع العالم، لذلك تكون الدولة ضعيفة، وان اهمية الموقع الجغرافي لم تتلاش كثيرا بسبب التطور الهائل في المواصلات، فمثلا الان دولة جنوب السودان موقعها الجغرافي يشكل لها عنصر ضعف، ويشكل لدولة السودان عنصر قوة، فالسودان دائما ما تهدد وتقطع تصدير نفط دولة جنوب السودان عبر اراضيها، لذلك مازال موقع الدولة ذا اهمية بالنسبة لقوة الدولة رغم التطورات التي حدثت في وسائل النقل والمواصلات([3]).

ب– المساحة: تعد مساحة الدولة من المعايير المهمة لقوتها واهميتها. فالمساحة الواسعة تعني شمول مقادير من الموارد اكبر مما تشمله المساحة الصغيرة، كما تسمح باستيعاب عدد اكبر من السكان، وفي نفس الوقت تهيء الامكانيات والفرص للانتاج المتنوع، مما يضمن بدوره توازنا افضل في النمو الاقتصادي والسياسي للدولة، فالمساحة هي الحيز المادي للارض التي تقوم على ترابها الدولة. الا ان المساحة وحدها قد لا تكفي مقياسا فاصلا في تقرير القوة الكامنة للدولة، قد يكون الجزء الاكبر من بعض الدول الواسعة عبارة عن ارض صحراوية او استوائية غير منتجة. ان الاتساع الكبير للدولة من الناحية العسكرية ومن وجهة النظر الجيوبولتيكية قد يكون عنصرا حيويا في قدرتها على مقاومتها للعدوان من حيث انه يوفر ميزة الدفاع في العمق، وابرز مثال على ذلك روسيا اذ استفادت من كبر مساحتها اثناء حربها مع نابليون واثناء الحرب العالمية الثانية، واستفادت الصين خلال حربها مع اليابان، ومع ذلك فان المساحة وحدها لا تؤهل الدول لان تكون دولة عظمى او حتى دولة قوية ففي الحالات التي تتوفر فيها المساحة لا يتوفر العدد الكافي من

[1] د. سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص202.

[2] د. محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص17.

[3] باسل خليل خضير، المصدر السابق، ص30.

السكان لاستغلال الموارد الطبيعية، او ان الموارد لا توجد بالكمية الكافية([1]).

وعلى الرغم من التطور التقني والعلمي فاننا نرى ان للمساحة اهمية في التاثير على السياسة الدولية الاقليمية والعالمية، ولذلك نرى ان اكثر الدول تاثيرا على مسرح السياسة الدولية هي الدول الاكبر مساحة وهي الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين، ونعتقد ان هذه الدول سوف تبقى الاكثر فعالية على مستوى العلاقات الدولية طيلة القرن الواحد والعشرين.

ج- الحدود: يذهب مؤسس الجغرافية السياسية (فريدريك راتزل) الى ان "الحدود مراة قوة الدولة او ضعفها وهي احد مظاهر قوتها المورفولوجيا او الظاهرية"، وان الحدود حسب مظهرها على الخريطة اما ان تكون هندسية او غير هندسية، وتصنف الحدود حسب طبيعتها الى طبيعية واخرى بشرية . فالحدود الطبيعية هي التي تتبع مظهرا طبيعيا كالانهار والجبال والبحيرات، في حين تمتاز الحدود البشرية في انها مظاهر جغرافية من صنع الانسان كالطرق، القنوات، السكك الحديدية او الحدود العشائرية والدينية التي تفصل بين الاقاليم السياسية، وتعد الحدود الطبيعية ذات اهمية استراتيجية في قوة الدولة لانها تعد موانع تساعد في الدفاع عن الدولة، الا انها قد تعد مصدر قلق ومشاكل للدول المتجاورة، فقد يؤدي تغير مجرى الى حدوث مشاكل بين الدول تؤدي احيانا الى نشوب صراعات عسكرية وسياسية، اما الحدود البشرية فقد تلعب دورا ايجابيا او سلبيا في عملية الدفاع عنها واجتيازها، فقد تقف الحدود البشرية حاجزا امام الجيوش المعتدية في تسهيل عمليات الدفاع عنها للجيش المتحصن، لما تشكله المراكز والتجمعات العمرانية من عوائق في وجه حركة الجيوش([2]).

د- السكان : يوصف العامل الديموغرافي بانه سلاح ذو حدين بحسب مبدا مالتوس، فهو يتضمن حجم السكان وكثافته والتركيبة الاجتماعية، وهو مرتبط ايضا بمستوى التعليم والصحة التي لها دور في زيادة قدرة الدولة عن طريق مدى فاعليته، واليد العاملة ([3]).

هـ- المناخ: ان للطبيعة المناخية اثرا في قوة الدولة او ضعفها، اذ يذهب سبيكمان الى القول" يصنع التاريخ عموما ما بين الخطوط العرض الشمالية25 . 60درجة" وهناك من يذهب الى القول ان الدول المتقدمة هي الدول الباردة والدول المتخلفة هي الدول التي يكون مناخها حارا ([4]).

الفرع الثاني : العوامل المتغيرة او غير المباشرة /

يقصد بالعناصر المتغيرة هي تلك العناصر التي تعتمد على مؤشرين رئيسيين : الاول الموارد، والثاني القدرة على التوظيف، وهي العناصر التي تعكس مدى قدرة الدولة على استخدام القوى الكامنة فيها والمتمثلة في([5]):

1- القوة السياسية : يقصد بالقوة السياسية مجموعة الامكانيات في المجتمع السياسي الخارجي والداخلي المتاحة لدولة ما في وقت ما، اذ ان القوة الدبلوماسية للدولة تعد من المؤثرات الفعالة لقوة الدولة، كما تعد القوة المركزية والمحورية للدولة ، اذ تجمع هذه القوة بين قوة المركز التفاوضي للدولة وبين قوة الدولة في التنظيم الدولي، ومدى تاثرها في التنظيم الدولي

---

[1] سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص209.

[2] د. قاسم الدويكات، الجغرافية العسكرية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن،2011، ص263-267.

[3] غزالي زهيرة، المصدر السابق، ص21.

[4] حامد بن عبدالعزيز محمد النوري، اثر القوة في العلاقات الدولية، المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الاوسط: 1945- 1999، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2006، ص26.

[5] غزالي زهيرة، المصدر السابق، ص22.

ومدى بسط نفوذها على المنظمات الاقليمية والعالمية، وما بين قوة الدولة في تطبيق الفانون الدولي لصالحها([1]). وعلى القيادة السياسية ان تقدر حقيقة قوتها مقارنة بقوة الطرف او الاطراف الاخرى التي تتعامل معها في هذا الموقف، لكي تختار الوسيلة التي تحقق مصالحها، وذلك لان اي خطا في تقدير الموقف قد يؤدي الى عواقب وخيمة على الدولة .

2- القوة الاقتصادية : ان للقوة الاقتصادية تاثيرا مباشرا في قوة الدولة، فان الموارد لا تسهم في قوة الدولة الا بمقدار استغلالها اقتصاديا وتقنيا([2]). ويتبلور سلوك القوة الاقتصادية في الجوانب الاقتصادية للحياة الاجتماعية وهي انتاج الثروة واستهلاكها([3]). وتستخدم الدولة قوتها الاقتصادية بعدة وسائل من اجل فرض ارادتها على دول اخرى من خلال العقوبات الاقتصادية ونظام المساعدات الخارجية، فضلا عن التجارة الخارجية والسياسة المالية، كما ان الدولة التي تمتلك القوة الاقتصادية تكون اكثر قدرة على الحصول على الدعم الداخلي وضمان استقرار بيئتها الداخلية من غيرها من الدول الاخرى([4]).

3- القوة العسكرية : ان القدرات العسكرية لا يمكن فصلها عن السياسة الخارجية، اذ غالبا ما تسعى الدول الى تعزيز تاثيرها في السياسة الدولية باظهار مكانتها العسكرية، ولذلك فان مدى فاعلية وتاثير الدولة يعتمدان على الاستراتيجية التي تتبناها الدولة. وتتباين الدول في المستوى العسكري الذي تستطيع صيانته نسبيا في العلاقات الدولية، وان العامل العسكري يؤثر في السياسية الدولية في حالتي الحرب والسلم، وان نتائج هذا التاثير تعتمد على المدى ومعيار وقابلية استخدامه من قبل الدول، ولكن قيمة العامل العسكري لن تبرز من غير التضافر مع بقية عناصر القوة الاخرى([5]). ورغم ان القوة العسكرية تظل اداة مهمة في السياسة الدولية، فان التغيرات التي حدثت في تكلفتها وفاعليتها تجعل حسابات القوة العسكرية في الوقت الحاضر اكثر تعقيدا عما كان عليه في الماضي([6]).

4- **القوة التكنولوجية :** ان اهم تطور حصل في القرن الواحد والعشرين هو ظهور نظام جديد لخلق الثروة قائم على اساس العقل، اذ ان المعرفة اصبحت مفتاح النمو الاقتصادي، وان الثورة العلمية والمعرفية والتكنولوجية جاءت بتاثيرات ايجابية وسلبية في العلاقات الدولية، اذ اثرت هذه الثورة التكنولوجية في ميادين ثلاثة من ميادين العلاقات الدولية، وهي : الميدان العسكري والميدان الدبلوماسي والميدان الاقتصادي، ففي الميدان العسكري فان الثورة التكنولوجية ساهمت في تطور كل اشكال القوة فقد قفز العالم في جيل واحد قفزات تتجاوز المعارف المتراكمة للتاريخ البشري السابق باكمله، فالاسلحة الحديثة من الاقمار الاصطناعية الى الغواصات مبنية الان على مكونات الكترونية غنية بالمعلومات، اما طائرة اليوم المقاتلة فهي لا تعدو ان تكون حاسوبا طائرا([7]). اما على الصعيد الدبلوماسي فقد كان الهدف من الدبلوماسية في بداية نشاتها هو التفاوض بالنيابة عن القيادة السياسية لدولهم، وبعد تطور الاتصالات فلم تعد القيادة السياسية في حاجة الى خدمة السفارات اذ اخذت هذه القيادات بممارسة الاتصال المباشر فيما بينها عن طريق وسائل الاتصال مثل الهاتف والتلكس والبرق، وكذلك اخذ المسؤولون الرسميون عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة يقومون بوظيفة التفاوض اذ انتقلت هذه الوظيفة

---

[1] المصدر نفسه، ص22.

[2] انعام عبد الرضا سلطان، القوة في ادارة النظام الدولي، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث عشر، المجلد الثاني، 2017، ص29.

[3] جوزيف اس ناي، المصدر السابق، ص76.

[4] غزالي زهيرة، المصدر السابق، ص23.

[5] د. كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص144- 148.

[6] جوزيف اس ناي، المصدر السابق، ص54.

[7] د. سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص265، ص266، ص270، ص271 .

بسبب التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات من مهمة السفارات الى القيادات السياسية بصورة مباشرة، وبالتالي فقد تحولت السفارات الى شيء اشبه بمكاتب العلاقات العامة ومراكز متقدمة للاختراق التجاري([1]).

اما على الصعيد الاقتصادي فقد اصبح اليوم هناك اجماع بين العلماء المهتمين، بان التقدم التكنولوجي يشكل واحدا من اهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي ان لم يكن اهمها على الاطلاق، ([2]).

المبحث الثاني

انتقال القوة وانتشارها الى الفواعل العنيفة من غير الدول /

ان الجهات غير الحكومية العنيفة تشكل تحديا مباشرا لمشروع وستيفاليا الذي جاء بنظام الدولة القومية ذات السيادة التي تمتلك كل من الاحتكار القانوني والاستخدام الشرعي للقوة، وان هذه الجهات التي تكون على شكل مجموعات او افراد تستطيع الانخراط في العلاقات الدولية، ويكونوا قادرين على التاثير في السياسة من خلال استخدام العنف غير القانوني (اي القوة التي لا توافق عليها الدولة رسميا)، للوصول الى اهدافها في بعض الاحيان دون الانتماء الى مؤسسة او دولة([3]).

وان هذه الجهات العنيفة تجد بيئة حاضنة في اقليم الدولة الفاشلة، اي الدولة التي تكون غير قادرة عن القيام بوظائفها الاساسية في توفير الحاجات الاساسية لمواطنيها، وفي مقدمتها الحاجة الى الامن ([4]).

ونرى ان من الاهمية بمكان اعطاء نبذة مختصرة عن ماهية الجهات غير الحكومية العنيفة والية انتقال وانتشار القوة لديها. لذا سوف نقسم هذا المبحث على مطلبين، نخصص الاول الى صعود الجهات غير الحكومية العنيفة، ونبحث في الثاني انتشار القوة بيد الجهات غير الحكومية العنيفة.

المطلب الاول :
صعود الجهات غير الحكومية العنيفة

يتكون النظام الدولي من مجموعة من الوحدات المختلفة في الحجم والتاثير، فهناك من يصنف هذه الوحدات بحسب قوة تاثيرها في مسرح السياسة الدولية الى : الفاعلين الاساسيين والفاعلين الثانويين. اذ يقسم هؤلاء الفاعلين الاساسيين الى قسمين هما: الدول والمنظمات الدولية، بينما يشمل الفاعلون الثانويون المنظمات غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات، وحركات التحرر الوطني([5]).

يرى الدكتور اسماعيل صبري مقلد، ان هناك مجموعة معايير يجب توافرها في الفاعل الدولي وهي([6]):

---

[1] مرسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة د. حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص203

[2] انطونيوس كرم، العرب امام تحديات التكنولوجيا، سلسلة عالم المعرفة في الكويت، العدد 59، تشرين الثاني، 1982، ص41-42.

[3] Jennifer, Milliken and Keith, Krause, J. Introduction: The Challenge of Non-State Armed Groups. *Contemporary Security Policy*, 2009, pp. 202-220.

[4] د. مصطفى كامل السيد، الفاعلون الجدد على مسرح السياسة العالمية، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مركز الاهرام، العدد/ 200 ابريل 2015، ص90.

[5] زردومي علاء الدين، التدخل الاجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة، سنة 2013، ص59.

[6] د اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2011، ص93-94.

1- ان يكون له كيان قابل للتجديد.

2- ان يكون حائزا لقدر من الموارد والامكانات تؤهله لاتخاذ القرارات.

3- ان تتوافر لديه المقدرة على التفاعل مع غيره من الفاعلين.

4- ان يتمتع بالقدرة على البقاء والاستمرار على المسرح الدولي.

وعلى وفق هذه المعايير ينقسم الفاعلون الدوليون بشكل عام الى الدول وغير الدول.

فيكاد يتفق المهتمون في حقل العلاقات الدولية على ان الدولة هي الفاعل الرئيس في مسرح السياسة الدولية، ويرجع سبب ذلك الى تمتعها بالسيادة اي عدم خضوعها لاية سلطة اخرى في الداخل والخارج، فالسيادة هي المعيار الذي يميز الدولة عن غيرها من الجماعات الدولية، اذ ان مفهوم السيادة يشكل احد المبادئ الاساسية التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة ([1]).

ونرى ان من الاهمية بمكان قبل البحث في تعريف الجهات غير الحكومية العنيفة، لابد من بيان مفهوم الجهات غير الحكومية بصورة عامة، ومن ثم التعريف بالجهات غير الحكومية العنيفة بصورة خاصة، ولابد من التطرق الى التحولات التي طرات على مفهوم القوة، والتي كانت على ما نعتقد سببا في انتشار القوة وانتقالها الى الجهات غير الدولاتية العنيفة لذا سنقسم هذا المطلب على ثلاثة فروع.

الفرع الاول :

التحولات في مفهوم القوة

لقد مر العالم بعدة تحولات في مفهوم القوة، مما ادى الى ظهور القوة بعدة اشكال على مر التاريخ، وكانت هذه التحولات بالاساس نابعة من تحولات في عناصر القوة، فان اي تحول في عناصر القوة يتبعه تحول في اشكالها، وعندما بدات تتطور القوة، فانه لم يتم استبعاد اي عنصر للقوة منذ القدم، فلم تحل القوة الاقتصادية بديلا للجيوش، ولكنها اضافت للقوة عنصرا جديدا، فكلما اصبح هناك تحول في مفهوم القوة، فانه لا يستثني المفاهيم السابقة؛ بل يكون اضافة للعناصر والاشكال، فوجود القوة الناعمة لم يلغِ القوة الصلبة، فكان العالم يمر بزيادة لعناصر واشكال القوة. وقد ساعد التطور الحاصل في السياسة الدولية، وارتفاع تكاليف القوة العسكرية، على بروز مفهوم القوة الناعمة الذي طرحه جوزيف ناي كمفهوم جديد للقوة([2])، ولقد اصبح للقوة الالكترونية التي ظهرت الى جانب القوة الصلبة والقوة الناعمة، تاثير كبير على المستوى الدولي وعلى المستوى المحلي، اذ لم يعد استخدام القوة مقتصرا على الدولة فقط، كما مكنت هذه القوة الفاعلين الاصغر على مسرح السياسة الدولية من ممارسة كل اشكال القوة عبر الفضاء الالكتروني والذي ادى الى التغيير في علاقات القوى على مسرح السياسة الدولية ([3])، اذ اصبح الفضاء الالكتروني بما يحمله من ادوات تكنولوجية قادرة على القيام بعمليات حشد وتعبئة في العالم، بجانب تاثيره في القيم السياسية واشكال القوة المختلفة ، احد اهم العناصر الاساسية المؤثرة على النظام الدولي([4]).

---

[1] د. سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص72. وكذلك انظر الفقرة (7) المادة (2) من ميثاق الامم المتحدة لسنة 1945.

[2] باسل خليل خضر، المصدر السابق، ص 52- ص53- ص60.

[3] صباح عبد الصبور، المصدر السابق، ص10.

[4] ايهاب خليفة، استخدام القوة في ادارة التفاعلات الدولية: الولايات المتحدة نموذجا خلال الفترة 2001-2012، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015، ص6.

ونتيجة التحول الرئيس في بناء القوة من" الملكية الى المعرفة والمعلومات"، زاد الوعي باهمية الابتكار التكنولوجي كاساس لامتلاك القوة، ومن هنا فقد اثر الفضاء الالكتروني في التحول من مفهوم القوة على اساس " الكم " الى القوة على اساس " النتيجة المترتبة عليها "، والتحول بمفهوم توازن القوى على اساس " الثقل المعادل " الى مفهوم " الترابط"([1]).

وان لثورة المعلومات والفضاء الالكتروني اثرا كبيرا في ظهور مفهوم القوة الالكترونية(cyber power) والذي عرفه جوزيف ناي على انه "القوة التي تعتمد على مصادر المعلومات والسيطرة على الانشطة الالكترونية والحواسيب والبنية التحتية المعلوماتية ذات الصلة بالفضاء الالكتروني"([2]).

وقد ترتب على هذا الشكل الجديد للقوة عدة اثار منها:

1- تعدد شكل علاقات القوى وتعدد الفاعلون المستخدمون لها وقوتهم النسبية، اذ حدد ناي ثلاثة انواع من الفاعلين الذين يمتلكون القوة الالكترونية وهم: الدولة، الجهات غير الدولاتية، والافراد.

2- تغير الادوات المستخدمة في شن الحرب، فاصبح الفضاء الالكتروني بمثابة وسيلة للقيام بحروب غير تقليدية، كالهجمات الالكترونية، والتجسس الالكتروني، واطلاق الفيروسات الخبيثة على الاجهزة الالكترونية، مما ادى الى نشاة مصادر تهديد غير تقليدية، والتي حددها ناي في اربعة تهديدات رئيسة هي" التخريب الاقتصادي، والجريمة، والارهاب الالكتروني([3]). ونعتقد ان الجهات غير الدولاتية العنيفة قد مارست هذه التهديدات الاربعة بواسطة الفضاء الالكتروني ومن خلال امتلاكها للقوة الالكترونية.

الفرع الثاني :

تعريف الجهات غير الحكومية

يعرف (مجلس الاستخبارات القومي- الامريكية) الفاعلين من غير الدول بانها" هي كيانات غير سيادية تمارس سلطة ونفوذا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا هاما على المستوى الوطني او الدولي، لا يوجد اجماعا حصريا على فئاتها، ويحدد بعض التعاريف النقابات ومنظمات المجتمع المحلي والمؤسسات الدينية، والتجمعات العرقية، والجامعات([4]).

ومن الجدير بالذكر انه لا يوجد تعريف محدد لمصطلح (الفاعلين من غير الدول) على مستوى القانون الدولي، ولكن هناك مفهوم واسع لهذا المصطلح، اذ يشمل جميع الجهات الفاعلة الخاصة المتميزة عن الدولة، بما في ذلك الافراد ومنظمات المجتمع المدني، والشركات الخاصة، والجماعات المسلحة، والانظمة القائمة بحكم الامر الواقع([5]).

وللفاعلين من غير الدول عدد من الصفات الاساسية، ومن اهم هذه الصفات هي([6]).

الاستقلال : اي مقدار الحرية التي يتمتع بها عند السعي لتحقيق اهدافها.

التمثيل: اي تمثيل اتباعها والمؤيدين لها.

---

[1] عادل عبد الصادق، اثر الارهاب الالكتروني على مبدا استخدام القوة في العلاقات الدولية(2001-2007)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص200.

[2]Josef Nye, "Cyber Power", Cambridge: Belfer center for science and international Affairs, 2010, p.4.

[3]) صباح عبد الصبور عبد الحي، استخدام القوة الالكترونية في التفاعلات الدولية، تنظيم القاعدة نموذجا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص21.

[4]. Non state Actors: Impact on International Relations and Implications for the Unite State, The National Intelligence Office for Economics and Global Issues, 23 August 2007. p. 2.

[5]Robert Francis B. Garcia, Not Only the State: Torture by Non-state Actors, Towards Enhanced Protection Accountability and Effective Remedies, Manila: Anvil Publishing, May 2006, P. 14.

[6] د. انور محمد فرج، المصدر السابق، ص 268.

النفوذ: اي القدرة على احداث فرق تجاه قضية ما في سياق معين، مقارنة بتاثير فاعل اخر في القضية ذاتها.
وهناك من يقسم الفاعلين من غير الدول الى([1]).

فواعل فوق الدول: وهي الفواعل التي تاخذ سمة الهياة الجامعة لعدد من الدول، وتشمل المنظمات والتجمعات الدولية.

فواعل تحت الدول: وهي فواعل غير حكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي اليها وليست عابرة للحدود، وتؤثر في اتخاذ القرار الدولي وصناعته، وقد تسهم في التفاعل الخارجي ، ومن الامثلة على ذلك: احزاب، وميليشيات، وقبائل، وعصابات، وشركات، وجمعيات، ووسائل اعلام...الخ.

الصنف الثالث فواعل عابرة للدولة: هي جماعات واطراف غير حكومية، قد تكون من ضمن المشار اليها في الصنف الثاني، لكنها تتصل وتؤثر في هيئات اخرى من ذات نوعها، وهو اتصال قد ياخذ طابع الندية او الشراكة، والتعاون العلني والرسمي، او التبعية والتاثير او التاثر، والطابع غير الرسمي وربما السري.

الفرع الثالث :

الجماعات المسلحة او العنيفة

تشير الدراسات الى ان ظاهرة الجهات العنيفة غير الحكومية، هي ظاهرة قديمة ترجع الى الاف السنين، وكانت تهدد امن الدول، اذ ظهرت في الامبراطورية الرومانية نفسها ، وفى القرن التاسع عشر تضاءلت اهميتهم النسبية مع اتجاه تكوين " الدولة القومية"، والتنافس ما بين الدول القومية الكبرى فيما بينها، وفى القرن العشرين ظهرت هذه الجهات في صورة " جماعات التحرير الوطني "، كجزء خطير وهام في عملية انهاء الاستعمار، اما في القرن الواحد والعشرين ظهرت هذه الجماعات كتحدي للدولة القومية ،اذ تنوعت اشكالهم بعد انتهاء الحرب الباردة، وضعف الدولة القومية، وعجزها عن القيام بواجباتها التقليدية([2]).

وان الفهم الحقيقي للفواعل العنيفة من غير الدول يستوجب اعطاء مفهوم دقيق لهذا المصطلح اذ لا يوجد اتفاق اكاديمي حول مصطلح "الفواعل العنيفة من غير الدول" اذ عادة ما يكون على تماس مع مصطلحات اخرى من قبيل "الجماعات المسلحة"، او "الفواعل المسلحة من غير الدول"، او "المجموعات غير الشرعية وحركات التحرر"([3]).

اذ يعرف مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (UNOCHA) المجموعة المسلحة بانها "مجموعات من المحتمل ان توظف السلاح في استخدام القوة لتحقيق اهداف سياسية او ايديولوجية اقتصادية، مجموعات ليست داخل

[1] احمد جميل عزم، عودة الدولة في السياسة الخارجية، مجلة افاق المستقبل،العدد3، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستخراجية، كانون الثاني/ شباط 2010، ص43.

[2] Phil Williams, "Violent non - state Actors And National and international security", (Zurich, Switzerland, *International relations and security network, ISN*, 2008), p. 5.

[3] شهرزاد ادمام، الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الاطر المفاهيمية والنظرية، بحث منشور في مجلة سياسات عربية، الجزائر، العدد 8 نيسان 2014،ص72.

الهياكل العسكرية الرسمية للدول او لاحلاف الدولة او المنظمات الحكومية الدولية، مجموعات ليست خاضعة لتحكم الدول التي تعمل فيها"([1]).

وتعرف "مبادرة نداء جنيف" الفواعل غير الدولاتية بانها "جماعة منظمة ذات بنية اساسية للقيادة تعمل خارج سيطرة الدول، وتستخدم القوة لتحقيق اهدافها، وتمثل هذه الجهات: الجماعات المتمردة، ومختلف حكومات الكيانات التي لم يتم الاعتراف بها كليا"([2]).

ويذهب "بيتر ويلتس" الى ان الفواعل غير الدولاتية هي "المجموعات التي تمارس اعمال عنف او سلوكا اجراميا مبنيا على اساس العمل من خارج حدودها الوطنية"، وهو بهذا الصدد يميز بين الجهات التي تعد اجرامية في العالم مثل الجهات التي تقوم بالسرقة او التزوير او المتاجرة بالمخدرات وما يرافقها من عنف عشوائي، وبعض الجهات التي يدعي المنتمين اليها ان اهدافهم سياسية مشروعة مثل حركات التحرر والحركات الانفصالية([3]).

ويحصي فيل وليامز"Phil Williams" الجماعات التالية ضمن الفواعل العنيفة من غير الدول، وهي([4]):

1- امراء الحرب كالمنتشرين في سيراليون، والكونغو الديمقراطية، وبورما، وافغانستان.

2- القوات المختلطة من عناصر مدنية او قدماء المحاربين بموجب اتفاق مع السلطات.

3- الحركات التي تهدف من استخدام العنف الاطاحة بالحكومة او الاستقلال عنها.

4- المنظمات الارهابية، والمنظمات الاجرامية، والعصابات.

وهناك من يضيف الى هذه الجماعات جماعات اخرى منها:

الشبكات العسكرية التي تشترك في الحروب بالوكالة والتي تتلقى الدعم من الدول المجاورة مثال ذلك العلاقة بين متمردو سيراليون بمتمردي ليبيريا.

1. شبكات المرتزقة التي تتكون من قدماء المحاربين الذين تفشل دولهم في اعادة دمجهم اجتماعيا بعد سياسات التهدئة والتسريح ومن الامثلة على ذلك المقاتلون السابقون في سيراليون ،وليبيريا، وغينيا.
2. عصابات الاتجار غير المشروع بالاسلحة والتي تنتظم في شبكات اقليمية تتعامل مع المتمرين والمرتزقة مثل العصابات الافغانية .
3. عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.
4. شركات الامن الخاصة العابرة للقوميات وحتى القارات والتي تتعامل معها الحكومات والمنظمات العابرة للقومية والمنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقارات والمنظمات الانسانية ووسائل الاعلام والمنظمات الدولية([5]).

---

[1]Nonstate Actors: Impact on International Relations and Implications for the United State, *The National Intelligence Office for Economics and Global Issues*, Op cit, p. 2.

[2] Dcaf & Geneva Call, "Armed Non-State Actors: Current Trends & Future Challenges ,"(DCAF, DCAF Horizon 2015, 2011), Working Paper No. 7. Available at: 2019/07/03

5, http://www.dcaf.ch/Publications/Armed-Non-State-Actors- Current-Trends-Future-Challenges

[3] Peter Willetts , "transnational actors and international organizations in global politics" (356-383(in: John Baylis & Steve Smith**,** *The globalization of World Politics: an introduction to international relations*, 2nd ed (Oxford: Oxford university Press, 2001), p. 617.

[4] Phil Williams "Violent non - state Actors And National and international security", op.cit, pp. 9-17.

[5] شهرزاد ادمام، المصدر السابق، ص74.

المطلب الثاني :

اسباب امتلاك الجهات غير الحكومية العنيفة للقوة

ان البحث في اسباب امتلاك الجهات غير الحكومية العنيفة للقوة، يستدعي الدراسة اولا عن اسباب تطور هذه الجهات، وتفوقها على الدولة ودراسة اسباب انتشار القوة اليها لذا سنقسم هذا المطلب على ثلاثة فروع

الفرع الاول :

اسباب تطور الجهات غير الحكومية العنيفة

لقد ثار دور الفاعلين العابرين للقومية ومنها الجهات غير الحكومية العنيفة جدلا كبيرا في نظريات العلاقات الدولية خلال العقد الاول من القرن الواحد والعشرين، اذ ذهب بعض المفكرين اللبراليين ومنهم(روندال شولبير)، و(ديفيد بريس)، الى ان هؤلاء الفاعلين العنيفين قد بداوا تدريجيا بالاستحواذ على سلطات الدولة ، وساهمت في تقويض صلاحيات الدولة، مما يوجب اعادة النظر في بعض القضايا التي تجعل من مقولة "الدولة اللاعب الوحيد في العلاقات الدولية"(1)، وان تنامي دور الفاعلين العنيفين من غير الدول اصبح مظهرا مهما من مظاهر التغيير في الشرق الاوسط، اذ شهدت هذه المنطقة تحولا للقوة من الدولة الى الفاعلين العنيفين من غير الدول، مثل حزب الله، وحماس، وتنظيم القاعدة، وداعش(2)، وقد فسر هذا التحول في جزء كبير منه بما شهدته المنطقة من زيادة ضعف دول المنطقة وتفككها، ومن انهيار النظم السياسية، والذي يمكن عدّه احد اهم الاسباب التي ادت الى ظهور هذه الجهات العنيفة في هذه المنطقة والتي بدات بالصعود لدرجة تكاد تفتك بالدولة التي اصبحت تواجه صعوبات في القيام بمهامها الاساسية في حفظ الامن ومن ثم سوف تتحول الدولة الى وحدات فاشلة او منقسمة، اذ تصبح هذه الدولة عبئا على الدول المجاورة لما تثيره من متاعب عليها(3). وان هذه الجهات العنيفة تجد بيئة حاضنة في اقليم الدولة الفاشلة، اي الدولة التي تكون غير قادرة على القيام بوظائفها الاساسية في توفير الحاجات الاساسية لمواطنيها، وفي مقدمتها الحاجة الى الامن، وسواء اكان الفشل عائدا الى سمات بنيوية في هذه الدولة، ام كان يعود الى تدخل دولي حد من امتداد سلطة الدولة الى بعض اقليمها، ففي اقاليم هذه الدولة (الفاشلة) لا تجد الجهات العنيفة من يوقف نشاطها، او يقيد حريتها في بسط نفوذها على هذه الاقاليم ، بل هي تسطيع مد يد العون والمساعدة لحركات شقيقة لها في دول اخرى، او لتوسيع نشاطها ليشمل دولا اخرى، او حتى بعيدة عنها وهذا ما فعله تنظيم داعش اذ مد نفوذه في العراق وسوريا ومصر وليبيا(4).

---

[1] جاسم محمد طه، اثر ادوار الفاعلين من غير الدول على الاستقرار السياسي والامني في المنطقة العربية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد الرابع، 2018، ص176.

[2] ايمان احمد رجب، انماط وادوار، اللاعبون الجدد: انماط وادوار "الفاعلين من غير الدول" في المنطقة العربية، مجلة السياسة، مؤسسة الاهرام، القاهرة، المجلد/47، العدد/187، كانون الثاني/2012،ص88.

[3] جاسم محمد طه، المصدر السابق، ص183.

[4] د. مصطفى كامل السيد، المصدر السابق ذكره، ص90.

كما يعدّ الخذلان الذي يلحق بالافراد من دولهم التي عجزت عن تامين ما يحتاجونه من حاجات امنيّة او اقتصادية او اجتماعية والقيمية، سببًا مباشرًا لتشكّل انشقاقات في الهويّة يسهل معها اعادة توجيههم للبحث عن ولاءات جديدة ([1])، وهذا ما يكون سببا ومبررا لبروز هذه الجهات.

كما ظهرت الجهات غير الحكومية العنيفة، في الدول التي لم تكتمل نشاتها بعد، مثل حركة حماس في الاراضي الفلسطينية، او في دول باتت تعاني من الضعف، مثل حزب الله في لبنان، او في دول تعرضت لانهيار تام بسبب الغزو كما هو الوضع لظهور تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين في العراق، او في دول ضربها الضعف حتى وصلت الى مرحلة الانهيار كما هو في حالة المحاكم الاسلامية في الصومال، وعادة ما تقوم هذه الجهات ببعض المهام الخاصة بالدولة، مثل الحفاظ على النظام والامن، والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم([2]).

الفرع الثاني :

اسباب تفوق الجهات العنيفة على الدول

لقد قدمت الدراسات الامنية والعسكرية والاستراتيجية نطاقا واسعا من التفسيرات، لاسباب تمكن الجهات غير الحكومية العنيفة من الحاق الهزيمة بالدول، وتركز هذه الدراسات في المقام الاول على عوامل الجغرافية والسكان والدعم الخارجي والتكتيكات العسكرية والاستراتيجية العسكرية، فهناك من يركز على ولاء السكان في انجاح التمرد الذي تقوم به الجهات العنيفة المتمردة، فقد ذهب (ماو {1938} 1967) الى ان التمرد" لابد ان يتحرك وسط الناس كما يسبح السمك في البحر". كما توصل الدليل الميداني لمكافحة التمرد الخاص بقوات مشاة البحرية الامريكية الى ان حالات التمرد تمثل" منافسة على ولاء العامة الذين يكونون في الغالب غير منحازين لطرف دون اخر، والذين يمكن ان يصطفوا مع الوضع القائم او مع تغيير الوضع القائم، ويتطلب النجاح في هذه المنافسة اقناع هؤلاء العامة غير المنحازين بالاصطفاف مع الوضع الراهن من خلال الفوز بقلوبهم"([3]).

وان قسوة تعامل الحكومة مع السكان المحليين تؤثر في ولائهم، وبالتالي تساعد المتمردين فيما يخص تجنيد عناصر في صفوفهم والحصول على موارد واكتساب شرعية، اذ يذهب الجنرال (ستانلي مكريستال، القائد السابق للقوات الامريكية في افغانستان) الى ان" امام كل فرد بريء من السكان المحليين تقتله الحكومة يخلق عشرة متمردين جدد([4]).

وهناك من يرجع سبب تفوق الجهات العنيفة على الدولة الى عامل الجغرافية، اذ شدد فيرون ولايتين (2003) على ان التضاريس الوعرة واحدة من بين اربع متغيرات حرجة تدعم التمرد، ويذهب غالولا (1964) الى ان "اذا لم تكن الجغرافية مساعدة للمتمرد في بدايته التي تتسم بالضعف، يصبح فشله محتوما تقريبا قبل ان يبدا".

ويعد الدعم الاجنبي واحد من اهم عوامل نجاح التمرد الذي تقوم به الجهات العنيفة، وهذا ما اكده بعض العلماء ومنهم الباحثان (كونابل و ليبيكي) ، ففي دراسة قدمها الباحثان عام 2010 على (89) حالة توصلا من خلالها الى ان

---

[1] شهرزاد ادمام، المصدر السابق،ص81.

[2] ايمان محمد رجب، اللاعبون الجدد: المصدر السابق، ص6.

([3]) David, H. Petraeus; James, F. Amos and John A. Nagl., *The U.S. Army/Marine Corps Counterinsurgency Field Manual*, Chicago: University of Chicago Press, 2007, pp. 79-136.

([4]) Insurgency", The Bob Dreyfuss, "How the US War in Afghanistan Fueled the Taliban Nation, 18 September 2013, Available at: 2019/01/03. *https://www.thenation.com/article/how-us-war-afghanistan-fueled-taliban-insurgency/*

حالات التمرد التي كانت مدعومة من دولة ما نجحت بنسبة2:1من الحالات المبتوت في شانها، وبمجرد توقف المساعدات الاجنبية، هوت نسبة نجاح المتمردين لتصبح 4([1]).

وفسر بعض العلماء انتصار الجهات العنيفة على اساس التكتيكات العسكرية او الاستراتيجية العسكرية او كليهما، فقد ذهب ليال وويلسون الى ان تكتيكات الحرب الحديثة قوضت قدرة القوات التابعة للدولة على كسب ود السكان المدنيين وتشكيل روابط مع السكان المحليين وجمع معلومات بشرية قيمة، كما يذهب (اريغوين– توفت) الى ان القوات الاضعف يمكن ان تتجاوز قلة الموارد من خلال توظيف استراتيجيات متعارضة ضد الفاعلين المسلحين الاكثر قوة (الاستراتيجيات المباشرة مقابل الاستراتيجيات غير المباشرة)، اذ تعد استراتيجية حرب العصابات (استراتيجية غير مباشرة) هي الافضل عند مواجهة استراتيجيات الهجوم المباشر من جانب فاعلين اكثر قوة بما فيذلك الحروب الخاطفة([2]).

الفرع الثالث: عناصر قوة الجهات العنيفة على المستوى الدولي

نعتقد ان من اهم اسباب امتلاك الجهات العنيفة للقوة، التي مكنتها من التاثير على الساحة الدولية، هو انتشار القوة، الذي حدث بسبب اكتشاف الانسان لبيئة الفضاء الالكتروني من خلال الثورة المعلوماتية التي افرزت القوة الالكترونية كشكل من اشكال القوة التي لها تاثير على مستوى السياسة الدولية من ناحيتين الاولى هي انتقال وتوزيع القوة بين عدد اكبر من الفاعلين، ومن الناحية الاخر جعلت للفاعلين الاصغر على الساحة الدولية القدرة على ممارسة كل اشكال القوة عبر الفضاء الالكتروني، وهذا ادى الى التغير في علاقات القوى على مسرح السياسة الدولية، ومشاركة فواعل من غير الدول موارد القوة بعد ان كانت مقتصرة على الفواعل الدولاتية.

واذا كان انتقال القوة وتغير مراكز السيطرة بين الدول امر مالوف على مستوى العلاقات الدولية عبر العصور، فان انتشار القوة من الظواهر الحديثة على مسرح السياسة الدولية، اذ ارتبطت هذه الظاهرة بتزايد دور الفاعلين من غير الدول ومنهم الفاعلين العنيفين، لان المعلومات لم تعد محصورة على الدول. ولما يتميز به الفضاء الالكتروني من خصائص ساعدت على انتشاره وبالتالي انتشار القوة، ومن اهم هذه الخصائص هي: ان التكلفة الاقتصادية رخيصة جدا، السرعة في تبادل وانتقال المعلومات، وسهولة استعمالها، بالاضافة الى امكانية عدم معرفة هوية الفاعلين الحقيقية، ولذلك اصبح الفضاء الالكتروني بيئة جاذبة لمستخدميها دفعتهم الى توظيفها في كافة المجالات، ولقد وظفت الفواعل العنيف من غير الدول الفضاء الالكتروني كوسيلة لنشر افكارهم والحصول على مؤيدين ومتطوعين لها، واصبح من اهم الوسائل الاعلامية لنشر تعليماتها لمتطوعيها، كما ان بامكان هذه الجهات اختراق منظومات الكهرباء والطاقة والمواصلات، و المفاعلات النووية والاسلحة ذات المنظومة الالكترونية والسيطرة عليها ومن ثم تدميرها، الامر الذي قد يتسبب في اضرار بشرية كبيرة، ويعدّ تنظيم القاعدة من ابرز الجهات العنيفة التي وظفت الفضاء الالكتروني، فبفضل هذا الفضاء تحولت القاعدة الى تنظيم عابر للاقاليم وللحدود، بعد ان كان مقيد باقليم محدد، ومن الجدير بالذكر ان القوات الامريكية في افغانستان سيطرة على بعض الاجهزة المحمولة الخاصة بتنظيم القاعدة في افغانستان، وقد وجدت عليها صور لسدود مائية، ومفاعلات نووية وبعض الصور لملاعب كرة القدم في بعض الدول الاوربية والولايات المتحدة([3]).

([1]) Ben Connable and Martin C. Libicki, How Insurgencies end Arlngton: Rand Publications,2010,P8-9

([2]) Ivan Arreguín-Toft , How the Weak Win Wars: A Theory of symmetric Conflict, *International Security*, Vol. 26, No. 1 Summer 2001, pp. 93–123.

[3] ايهاب خليفة، القوة الالكترونية وابعاد التحول في خصائص القوة، مكتبة الاسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، مصر، 2014، ص28– 30–37.

ومما تقدم نخلص الى ان الفضاء الالكتروني يعدّ اهم عنصر من عناصر القوة التي تملكها الجهات غير الدولاتية العنيفة، وان القوة الالكترونية اضحت واحدة من اهم اشكال القوة التي تمارسها هذه الجهات.

الخاتمة

تناولنا في هذه الدراسة مفهوم القوة في العلاقات الدولية، واليات ادارة القوة في ظل مفهوم انتشار القوة الى الفواعل غير الدولاتية، وخاصة الفواعل العنيفة وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي:

اولا: الاستنتاجات

1. ان مسالة ادارة القوة في العلاقات الدولية، تبدو المسالة المركزية في عصرنا الحاضر ويرى الكثير من المعنيين في العلاقات الدولية بان كل السياسات هي صراع من اجل القوة.
2. ان الصراع من اجل القوة هو صراع عالمي لا يمكن ان ينكر وان الدول عبر مراحل التاريخ كانت ومازالت تتنافس من اجل القوة، وان النظام الدولي يتعرض بشكل مستمر الى لعبة القوة.
3. ان ادارة العلاقات الدولية تتاثر دائما بالتحولات والتغيرات التي تحدث في مفهوم القوة، وان هذه التحولات في مفهوم القوة جعلت منه مفهوما معقدا وبالتالي ازدادت العلاقات بين الدول تعقيدا.
4. على الرغم من كثرة المحاولات العلمية لاعطاء تعريف دقيق وواضح لمفهوم القوة، الا انه لم يتحقق ذلك، فقد عرفت القوة بعدة تعريفات.
5. عندما بدات تتطور القوة، فانه لم يتم استبعاد اي عنصر للقوة منذ القدم، فلم تحل القوة الاقتصادية بديلا للجيوش، ولكنها اضافت للقوة عنصرا جديدا، فكلما اصبح هناك تحول في مفهوم القوة فانه لا يستثني المفاهيم السابقة؛ بل يكون اضافة للعناصر والاشكال.
6. ان العالم يمر بزيادة لعناصر واشكال القوة، فقد ساعد التطور الحاصل في السياسة الدولية، وارتفاع تكاليف القوة العسكرية، على بروز مفهوم القوة الناعمة الذي طرحه جوزيف كمفهوم جديد للقوة.
7. لم يعد في الوقت الحاضر استخدام القوة مقصورا على الدولة، بفعل ظهور القوة الالكترونية، التي ادت الى انتشار القوة الى الجهات غير الدولاتية العنيفة.
8. ان الجهات العنيفة تجد بيئة حاضنة في اقليم الدولة الفاشلة، اي الدولة التي تكون غير قادرة على القيام بوظائفها الاساسية في توفير الحاجات الاساسية لمواطنيها.
9. ان من اهم اسباب امتلاك الجهات العنيفة للقوة، التي مكنتها من التاثير على الساحة الدولية، هو انتشار القوة، الذي حدث بسبب اكتشاف الانسان لبيئة الفضاء الالكتروني من خلال الثورة المعلوماتية التي افرزت القوة الالكترونية كشكل من اشكال القوة.
10. لقد استخدمت الفواعل العنيف غير الدولاتية الفضاء الالكتروني كوسيلة لنشر افكارهم والحصول على مؤيدين ومتطوعين لها، ، كما ان هذا الفضاء مكانها من اختراق منظومات الكهرباء والطاقة والمواصلات، والمفاعلات النووية والاسلحة الموجهة الكترونيا والسيطرة عليها وتدميرها.

ثانيا: التوصيات

1. ينبغي على المجتمع الدولي ان يتصدى للصعود السريع للجهات غير الدولاتية العنيفة، التي تهدد مفهوم الدولة القومية، ومعالجة الاسباب التي ادت الى امتلاك هذه الجهات للقوة، والتي مكنتها من ان تكون فاعلا مهما على مسرح السياسة العالمية.
2. ينبغي على المجتمع الدولي ان يسعى الى عقد اتفاقية دولية لغرض تنظيم استخدام الفضاء الالكتروني، لاسيما ان الخطر الذي تشكله الجهات العنيفة عن طريق استخدام الفضاء الالكتروني يهدد الجميع.
3. ينبغي العمل في المجال الاكاديمي على تغيير مصطلح السياسة الدولية بمصطلح السياسة العالمية، لان لم تعدّ الدولة هي الفاعل الوحيد والمهم على مسرح السياسة الدولية، بل هناك فواعل اخرى تمتلك القوة بمختلف اشكالها.

المصادر

اولا: الكتب والمؤلفات

1. اس ناي جوزيف،" ***مستقبل القوة***" ، ترجمة، احمد عبدالحميد نافع، مركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2015.
2. العلي علي زياد، "***منطق القوة الاستراتيجي في العلوم السياسية***" ، دار امجد للنشر والتوزيع، الاردن، 2017.
3. انطونيوس كرم، ***العرب امام تحديات التكنولوجيا***" ، سلسلة عالم المعرفة في الكويت، العدد 59، تشرين الثاني، 1982.
4. جيد نز انتوني، "***مقدمة نقدية في علم الاجتماع***" ، ترجمة احمد زايد واخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الاداب جامعة القاهرة، 2006.
5. خليفة ايهاب، ***القوة الالكترونية وابعاد التحول في خصائص القوة***"، مكتبة الاسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، مصر، 2014.
6. د. الدويكات قاسم، ***الجغرافية العسكرية***، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن،2011.
7. داود اوغلو احمد، ***العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية***" ، تر، محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2010.
8. د. بدوى عبد الرحمن ،"***فلسفة القانون والسياسة عند هيجل***"، : دار الشروق، القاهرة ، 1996.
9. د. توفيق سعد حقي، "***مبادئ العلاقات الدولية***" ، مكتبة السنهوري، بغداد، 2010.
10. د. محمد عبد الغني سعودي، ***الجغرافية والمشكلات الدولية***" ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971.
11. د. مقلد اسماعيل صبري ، ***العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع***" ، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2011.

د. نعمة هاشم كاظم،" ***العلاقات الدولية***" ،ج1، جامعة بغداد كلية الفانون والسياسة،1979.

12. عبد الصبور سماح،" ***القوة الذكية في السياسة الخارجية***" ، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2014.
13. غيث محمد عاطف،" ***نظرية القوة: مقدمة في علم الاجتماع***" ، دار المعرفة الجامعية، مصر،2015،
14. ميرل مرسيل،" ***العلاقات الدولية***" ، ترجمة د. حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. النوري حامد بن عبدالعزيز محمد، "**اثر القوة في العلاقات الدولية، المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الاوسط: 1945- 199**"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2006.
2. تركية بوشيبة، "**تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية وتطبيقاته في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة**"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ازديان عاشور، الجلفة، 2017.
3. خضير باسل خليل، "**اثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية، الصراع الفلسطيني الاسرائيلي نموذجا**"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، 2004.
4. خليف ايهاب، "**استخدام القوة في ادارة التفاعلات الدولية: الولايات المتحدة نموذجا خلال الفترة 2001-2012**"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015.
5. زردومي علاء الدين، "**التدخل الاجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي**"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة، سنة 2013.
6. زهيرة غزالي، "**استخدام القوة الصلبة في العلاقات الدولية بين الشرعية الدولية والواقعية الدولية ، دراسة حالة التدخل البريطاني في العراق**"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، 2019.
7. عبد الصادق عادل، "**اثر الارهاب الالكتروني على مبدا استخدام القوة في العلاقات الدولية(2001-2007)**"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.
8. قديح ايمان، "**تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة**"، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بو ضياف المسيلة، 2018.

ثالثا: البحوث والدوريات

1. ادمام شهرزاد، الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الاطر المفاهيمية والنظرية، بحث منشور في مجلة سياسات عربية، الجزائر، العدد 8، نيسان، 2014.
2. د. السيد مصطفى كامل ، الفاعلون الجدد على مسرح السياسة العالمية، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مركز الاهرام، العدد/ 200 ابريل 2015.
3. رجب ايمان احمد، انماط وادوار، اللاعبون الجدد: انماط وادوار "الفاعلين من غير الدول" في المنطقة العربية، مجلة السياسة، مؤسسة الاهرام، القاهرة، المجلد/47، العدد/187، كانون الثاني/2012.
4. سلطان انعام عبد الرضا، القوة في ادارة النظام الدولي، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث عشر، المجلد الثاني، 2017.
5. طه جاسم محمد، اثر ادوار الفاعلين من غير الدول على الاستقرار السياسي والامني في المنطقة العربية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد الرابع، 2018.
6. عبد الحي صباح عبد الصبور، استخدام القوة الالكترونية في التفاعلات الدولية، تنظيم القاعدة نموذجا، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.

7. عبد المولى عزالدين، اللازمة الخليجية واعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية، بحث منشور على الموقع الالكتروني الخاص بمركز الجزيرة للدراسات على شبكة الانترنت، 2018.
8. عزم احمد جميل، عودة الدولة في السياسة الخارجية، مجلة افاق المستقبل، العدد 3، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستخراجية، كانون الثاني/ شباط 2010.
9. عويس شيماء، القوة في العلاقات الدولية دراسة تاصيلية، المعهد المصري للدراسات، الدراسات السياسية، بحث منشور على الموقع الالكتروني للمعهد المصري للدراسات.

رابعا: الوثائق الدولية

1- ميثاق منظمة الامم المتحدة 1945.

خامسا: المصادر الاجنبية

1. Arreguín-Toft Ivan, "How the Weak Win Wars: A Theory of symmetric Conflict", International Security, Vol. 26, No. 1 Summer 2001.
2. Connable Ben and Martin C. Libicki, ***"How Insurgencies end Arlngton***", Rand Publications,2010.
3. Dcaf & Geneva Call, ***"Armed Non-State Actors: Current Trends & Future Challenges ,"***(DCAF, DCAF Horizon 2015, 2011), Working Paper No: 7.
4. Dreyfuss Bob, "How ***the US War in Afghanistan Fueled the Taliban Insurgency",*** The Nation, 18 September 2013, Available at: 2019/07/03. *https://www.thenation.com/article/how-us-war-afghanistan-fueled-taliban-insurgency/*
5. Milliken, Jennifer and Keith, Krause, J. "Introduction: The Challenge of Non-State Armed Groups", *Contemporary Security Policy*, 2009
6. Non state Actors: Impact on International Relations and Implications for the Unite State", The National Intelligence Office for Economics and Global Issues, 23 August 2007.
7. Nye Josef, ***"cyber power***", Cambridge: Belfer center for science and international Affairs, 2010.
8. Francis Robert B. Garcia, "Not Only the State: Torture by Non-state Actors,Towards Enhanced Protection Accountability and Effective Remedies, Manila": Anvil Publishing, May 2006 Steven Rosen "The logic of International Relations" Winthrop pub ,Inc,Massachusette,1979.
9. Willetts Peter, ***"transnational actors and international organizations Corps Counterinsurgency Field Manual",*** Chicago: University of Chicago Press, 2007.
10. Williams, Phil "Violent non - state Actors And National and international security", (Zurich, Switzerland, *International relations and security network, ISN*, 2008).

سادسا: المواقع الالكترونية

1. http://www.dcaf.ch/Publications/Armed-Non-State-Actors-Current-Trends-Future-Challenge